

تمزق النظام العربي الرسمي: قراءة في التحولات البنيوية للنظام الإقليمي في ضوء الحرب الفلسطينية – الإسرائيلية

Fragmentation of the Official Arab Order: A Structural Analysis of the Regional System in Light of the Palestinian– Israeli War

حمزة خير الناس*، جامعة غرداية

khirennas.hamza@univ-ghardaia.edu.dz

تاريخ إرسال المقال: 2026/01/10 تاريخ قبول المقال: 2026/05/20 تاريخ نشر المقال: 2026/05/31

الملخص:

كشفت الحرب الفلسطينية-الإسرائيلية (2023-2025) هشاشة النظام العربي الرسمي وعجزه عن بلورة موقف جماعي موحد. فقد برز ضعف التضامن القومي، وتحولت أولويات الأمن العربي من الأمن الجماعي إلى الأمن الوطني الضيق، مع تصاعد التحالفات الانتقائية والتطبيع مع إسرائيل في بعض الدول. كما أظهر النظام العربي تآكلاً في السيادة الوطنية نتيجة تبعية القرار السياسي للتحالفات الخارجية. وتعكس هذه التحولات أزمة بنيوية مستمرة منذ تأسيس جامعة الدول العربية، إذ لم تتمكن المؤسسات العربية من إدارة النزاعات أو تحقيق تكامل سياسي واقتصادي وأمني، مما أضعف الفعل الجماعي العربي أمام التحديات الإقليمية والدولية.

الكلمات المفتاحية: النظام الإقليمي العربي، الأمن القومي العربي، العمل العربي المشترك.

Abstract:

The 2023–2025 Palestinian–Israeli war exposed the fragility of the formal Arab system and its inability to adopt a unified collective stance. Arab solidarity weakened, regional security priorities shifted from collective to narrow national interests, and selective alliances, including normalization with Israel, emerged in some states. National sovereignty was eroded due to dependency on external alliances. These developments reflect a longstanding structural crisis since the founding of the Arab League, as Arab institutions have struggled to manage conflicts or achieve political, economic, and security integration, undermining effective collective Arab action in regional and international affairs.

Key words: Formal Arab system, Arab solidarity, regional security, national sovereignty.

مقدمة:

شهد النظام الإقليمي العربي منذ تأسيس جامعة الدول العربية في منتصف القرن العشرين تحولات عميقة عكست هشاشة بنيته المؤسسية وغياب رؤية جماعية موحدة لمفهوم المصلحة القومية والأمن المشترك. فبينما تأسست الجامعة على أمل تحقيق تنسيق سياسي واقتصادي وأمني عربي، أفرزت التطورات المتلاحقة – من الحروب العربية الإسرائيلية إلى التدخلات الأجنبية والانقسامات الداخلية – واقعاً مغايراً،

تجلى في تآكل مفهوم النظام العربي الرسمي وتراجع قدرته على إدارة الأزمات الإقليمية أو التعبير عن مصالحه الاستراتيجية.

وقد جاءت الحرب الفلسطينية-الإسرائيلية الأخيرة 2023م-2025م، وما رافقها من تحولات جذرية في المشهد الدولي والإقليمي، لتكشف عمق الأزمة البنوية التي يعيشها النظام العربي، سواء على مستوى العجز المؤسسي لجامعة الدول العربية، أو على صعيد تباين المواقف الرسمية بين التطبيق، والحياد، والدعم الرمزي، أو حتى في تفكك أولويات الأمن القومي العربي لصالح تحالفات ضيقة ومقاربات قطرية. في هذا السياق، لم تعد الأزمة الراهنة مجرد انعكاس لتوازنات ظرفية، بل أصبحت مؤشراً على تحول بنيوي أعمق في طبيعة العلاقات البنوية العربية، وعلى تآكل مفاهيم أساسية مثل السيادة الوطنية، والتضامن القومي، والأمن الجماعي.

وتبرز أهمية هذا الموضوع كمحاولة تفكيك ديناميات التغير التي أصابت بنية النظام العربي، وفهم كيف أعادت الحرب الفلسطينية-الإسرائيلية ترتيب أولويات الدول العربية، سواء في ما يتعلق بالتحالفات، أو بتعريف الأمن والسيادة والتضامن القومي. انطلاقاً من الإشكالية التالية: إلى أي مدى كشفت الحرب الفلسطينية-الإسرائيلية عن التمزق البنوي في النظام العربي الرسمي؟ وما طبيعة التحولات التي أصابت النظام الإقليمي العربي؟

وتعتمد هذه الدراسة في مقاربتها التحليلية على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال توصيف واقع النظام العربي الرسمي كما أفرزته التفاعلات السياسية الأخيرة، وتحليل عناصر الأزمة البنوية التي تفكك بنيته المؤسسية والوظيفية. كما تستند كذلك إلى المنهج البنوي في محاولة لفهم طبيعة التحولات العميقة التي طالت العلاقات البنوية العربية، وذلك عبر تفكيك العوامل الداخلية والخارجية التي أسهمت في إعادة تشكيل بنية النظام الإقليمي العربي وتوازناته. كما وتسعى الدراسة في تسليط الضوء على مظاهر التمزق البنوي داخل النظام العربي الرسمي، وتحليل انعكاسات الحرب الفلسطينية-الإسرائيلية على أولويات الأمن والسيادة والتضامن القومي العربي.

2. مدخل الى قراءة إجمالية في المشهد العربي

يعدّ النظام العربي الرسمي أحد أبرز الأطر المؤسسية والسياسية التي تشكّلت في مرحلة ما بعد الاستقلالات الوطنية، بوصفه تعبيراً عن طموح جماعي لبناء فضاء عربي موحد قائم على الروابط التاريخية والثقافية والمصلحية المشتركة. غير أنّ هذا النظام، الذي تجسّد مؤسسياً في جامعة الدول العربية ومنظومتها السياسية، عرف عبر العقود الأخيرة تحولات بنيوية عميقة كشفت عن تآكل شرعيته، وتراجع قدرته على الاستجابة للتحديات الإقليمية والدولية المتسارعة.

1.2 جذور الأزمة البنوية للنظام العربي الرسمي: تعود جذور الأزمة البنوية للنظام العربي الرسمي

إلى مرحلة ما بعد الاستقلال الوطني، حين وجدت الدول العربية نفسها أمام واقع جغرافي وسياسي

صاغه الاستعمار وفق منطق التجزئة والسيطرة. فقد ورثت كيانات قطرية بحدود مصطنعة ومؤسسات هشة، حالت دون تشكّل نظام إقليمي عربي متكامل يستند إلى مفهوم الأمة الواحدة ووحدة المصير. وبدلاً من بناء منظومة عربية قائمة على الأمن الجماعي والتكامل المؤسسي، نشأت أنظمة وطنية متنافرة تبحث عن أمنها الذاتي ضمن فضاءات ضيقة، مما ولّد تناقضاً بنيوياً بين الخطاب الوحدوي والممارسة السياسية القطرية¹.

رغم هذه القيود البنيوية، شهدت الفترة الممتدة من أربعينيات إلى سبعينيات القرن الماضي ذروة الفاعلية العربية الجماعية، حيث برزت مظاهر التضامن الإقليمي في محطات مفصلية. ففي قمة الخرطوم عام 1967م، عبّر النظام العربي عن قدر من الوحدة السياسية عبر ما عُرف بـ"اللاءات الثلاث" (لا صلح، لا اعتراف، لا تفاوض)، والتي جسّدت في حينها إرادة سياسية جماعية مدعومة بجيش عربي موحد ورؤية استراتيجية مشتركة.² توجت تلك المرحلة بقرار حظر النفط عام 1973م، الذي شكّل لحظة فارقة في تاريخ العمل العربي المشترك، إذ تمكن العرب لأول مرة من توظيف مورد استراتيجي لتحقيق تأثير سياسي واقتصادي عالمي، فارتفعت أسعار النفط من ثلاثة إلى اثني عشر دولاراً للبرميل، وأجبرت القوى الغربية على إعادة تقييم سياساتها تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي.

غير أن هذا الزخم الجماعي بدأ بالتراجع تدريجياً مع اتفاقية كامب ديفيد عام 1979م، التي مثلت منعطفًا حاسماً في مسار النظام العربي، إذ أسست لحالة من الانقسام البنيوي بين الدول العربية، وأنهت فعلياً خيار الحرب كأداة مشتركة في مواجهة إسرائيل.³ ومنذ ذلك الحين، دخل النظام العربي مرحلة من إدارة الضعف بدل مقاومته، حيث تحوّل العمل العربي المشترك من فضاء لصناعة القرار الجماعي إلى إطار بروتوكولي يغلب عليه الطابع الشكلي والرمزي.

وقد تعمّقت هذه الأزمة في العقود اللاحقة مع التحولات الدراماتيكية في الإقليم: الحرب الأهلية اللبنانية عام 1975م، غزو العراق للكويت عام 1990م، الحرب الإسرائيلية على لبنان سنة 2006م، ثم العدوان المتكرر على قطاع غزة 2008م-2009م،⁴ وهي محطات كشفت محدودية النظام العربي في إدارة أزمات الإقليم وفشله في إنتاج استجابات جماعية فعّالة، فالمؤتمرات العربية باتت في كثير من الأحيان منابر للتنديد الخطابي أكثر من كونها آليات لصنع القرار والتأثير السياسي.

ويبدو أن النكبة الفلسطينية سنة 1948م كانت الإنذار المبكر عن هذه الإشكالية البنيوية، إذ مثّلت أول اختبار حقيقي لقدرة النظام العربي على التنسيق الاستراتيجي، غير أن الأداء المتباين آنذاك رسّخ انعدام الثقة بين الدول العربية، وأسّس لثقافة الأمن الذاتي بدل الأمن الجماعي، وهي الثقافة التي ظلت تحكم سلوك الدول العربية حتى اليوم، مانعة إياها من بناء نظام إقليمي عربي فاعل قادر على مواجهة التحديات المصيرية.

2.2 الجامعة العربية بين العجز البنيوي والتهميش الاستراتيجي: تمثل جامعة الدول العربية الإطار

المؤسسي الأقدم الذي يجسد الطموح العربي في بناء منظومة إقليمية تعبر عن الأمة وتدافع عن مصالحها، غير أن مسارها التاريخي منذ تأسيسها سنة 1945م كشف عن مفارقة بنيوية بين ما أنشئت من أجله وما آلت إليه وظيفتها الفعلية. فمنذ نشأتها، وجدت الجامعة نفسها أمام صراع دائم بين ثلاث إرادات سياسية متناقضة: لإرادة الفكر القومي الداعية للوحدة، وإرادة القطرية القائمة على السيادة الوطنية، وإرادة البيئة الدولية التي سعت إلى منع أي تكتل عربي قد يهدد مصالح القوى الكبرى في المنطقة.⁵

هذا التنازع بين المرجعيات الفكرية والسياسية جعل الجامعة عاجزة عن بناء آلية إقليمية فعالة، إذ ظلت رهينة التوازنات بين الأنظمة، تخضع لمعادلات النفوذ أكثر من خضوعها للمنطق المؤسسي. وقد انعكس ذلك بوضوح في ميثاقها التأسيسي الذي تبني نظام تصويت قائم على مبدأ "الإلزام الاختياري" بمعنى أن قرارات الجامعة لا تلزم سوى من يقبلها (المادة 07 من ميثاق الجامعة العربية)، وهو ما نزع عنها طابع الإلزام القانوني وحولها إلى منتدى للتشاور أكثر من كونها منظمة ذات سلطة تنفيذية.⁶

ومع مرور العقود، اتسعت الفجوة بين الخطاب العربي المشترك وبين الفعل السياسي، فبدت الجامعة عاجزة عن إدارة النزاعات بين الدول الأعضاء أو احتواء الأزمات البينية التي عصفت بالعالم العربي، بدءاً من الحرب الأهلية اللبنانية مروراً باجتياح العراق للكويت وصولاً إلى أزمات سوريا وليبيا واليمن والسودان.⁷ كما واجهت أزمات مالية وهيكلية متكررة نتيجة خلافات داخلية حول سياسات الأمانة العامة ومصادر التمويل، ما أفقدها الاستقلالية والقدرة على المبادرة. ولعل كذلك من أبرز مؤشرات الضعف كذلك للجامعة العربية مانشاهده من تصاعد الدور الإقليمي لدول الجوار -تركيا وإيران- على حساب دور الجامعة العربية ومزاحمتها. فقد مكّن لهذه الدول على هذا النحو أن تحتل مكانة مؤثرة فاعلة داخلها، وفي صلب قضاياها وتوجيه مسارها.⁸

تزايد هذا العجز مع التحولات البنيوية التي شهدتها النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة، وصعود الفواعل من غير الدول، إذ تراجع الدور العربي الجماعي لصالح تحالفات جزئية وثنائية، مثل اتفاقيات التطبيع المنفردة -كامب دايفد، وادي عربة، اتفاقيات إبراهيم- أو التفاهات الأمنية المحدودة التي همّشت البعد العربي المشترك. فأضحت الجامعة منظمة رمزية أكثر منها فاعلاً استراتيجياً، تكتفي بإصدار بيانات ختامية لا تتجاوز حدود قاعات المؤتمرات، بينما تُصاغ المبادرات الحاسمة بشأن القضايا العربية في العواصم الكبرى لا الدول العربية.⁹

ومما زاد من تعقيد هذا الوضع، اتجاه دول متقاربة ضمن النظام الإقليمي العربي إلى إنشاء تنظيمات إقليمية فرعية، مثل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، واتحاد المغرب العربي، وهو ما أسهم عملياً في

إضعاف الدور التكاملي لكل من جامعة الدول العربية، من خلال تكريس منطق التجزئة المؤسسية على حساب العمل العربي المشترك. كما أن محدودية الفاعلية السياسية والأمنية لهذه التنظيمات، وعجزها عن بلورة منظومات أمن جماعي مستقلة، دفع بدولها إلى الارتباط العضوي بالقوى الكبرى من أجل تأمين أمنها القطري، بدلا من الاستثمار في مقارنة أمنية عربية شاملة.¹⁰ ويُعد ارتباط عدد من دول مجلس التعاون الخليجي باتفاقيات حماية عسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى أشكال متعددة من التنسيق مع حلف شمال الأطلسي (الناتو) مؤشرا واضحا على هذا التحول من منطق الأمن الجماعي العربي إلى منطق التحالفات الخارجية الجزئية.¹¹

وفي الوقت الذي يشهد فيه النظام الدولي تصاعدا ملحوظا في حجم وتعقيد التحديات الأمنية العابرة للحدود، تتباين المنظمات الإقليمية في درجة استجابتها وفاعليتها في مواجهة هذه التهديدات. فعلى سبيل المقارنة، يُظهر حلف شمال الأطلسي (الناتو) ممثلا بالدول الأوروبية قدرة عالية على التحرك السريع والمنسق في التعامل مع الأزمات الأمنية، كما حدث خلال الاختراقات الروسية للأجواء الأوكرانية والبولندية،¹² حيث اتسمت الاستجابة الأوروبية بالحسم المؤسسي والتعبئة الاستراتيجية الفورية.

بالمقابل، ما تزال المنظومة العربية الرسمية عاجزة عن بلورة مواقف جماعية فعالة إزاء الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة ضد الشعب الفلسطيني والأراضي اللبنانية والسورية، إذ تقتصر ردودها غالبا على بيانات إدانة وخطابات سياسية لا تُترجم إلى إجراءات ملموسة أو سياسات ردع حقيقية. وتكشف هذه المفارقة بوضوح الهوة العميقة بين العمل الجماعي الفعّال والخطاب السياسي الرمزي الذي يطغى على السلوك الإقليمي العربي، وتسلب الضوء على أزمة الإرادة السياسية والمؤسسية التي تعيق تحول الجامعة العربية إلى فاعل استراتيجي في بيئتها الإقليمية.

هكذا غدت ولا زالت الجامعة العربية التجسيد الأوضح لأزمة النظام العربي الرسمي برمته، فهشاشتها المؤسسية، وافتقادها لآليات الإلزام، وخضوعها للتجاذبات الإقليمية والدولية، جميعها مظاهر تعكس الاختلال البنيوي الأعرق للنظام العربي. من ثم فإن إصلاح الجامعة وتطويرها لم يعد خيارا تنظيميا، بل ضرورة استراتيجية لضمان بقاء النظام العربي وقدرته على الدفاع عن مصالحه في عالم تتسارع فيه التحولات وتشتد فيه التحديات.

3.2 اخفاق آليات العمل العربي المشترك: يشكّل العمل العربي المشترك أحد المراكز الأساسية التي قامت عليها فكرة النظام الإقليمي العربي منذ منتصف القرن العشرين، غير أنّ التجارب التاريخية أثبتت هشاشة هذه الآليات وفشلها في تحقيق الحد الأدنى من التنسيق والتكامل بين الدول العربية. فعلى الرغم من تعدد الاتفاقيات والمؤسسات التي أنشئت تحت مظلة جامعة الدول العربية من مجالس وزارية متخصصة، ومنظمات اقتصادية وأمنية وثقافية،¹³ إلا أن الأداء العملي لهذه الأجهزة ظل

محكوما باعتبارات سياسية ضيقة وبتباينات عميقة في المصالح الوطنية لكل دولة على حدة. ويمكن رصد مظاهر هذا الإخفاق في عدة مجالات رئيسية:

- الحروب العربية - العربية: من أبرز مظاهر فشل العمل العربي المشترك اندلاع صراعات مسلحة بين الدول الأعضاء نفسها، بما يناقض جوهر مبدأ الأمن القومي العربي المشترك. فقد شهدت حرب اليمن 1962م-1970م تدخلات متناقضة بين مصر والسعودية، وهو ما عمق الانقسام العربي بدل توحيد الصف. ثم جاءت أزمة غزو العراق للكويت عام 1990م لتكشف مدى انهيار التضامن العربي.¹⁴
- إضافة إلى ذلك، تهديد الدول العربية لبعضها بعضا ولو بمستويات تهديد مختلفة، وهو ما يدفع كلاً منها للبحث عن "حامٍ" لها، وتعتبر الخطورة الأولى أمام الاختراق، وقد يأخذ التهديد أشكالاً مختلفة لكنها تتمحور في مضمونها في شكلين: الأول يتمثل في تهديد السيادة الإقليمية للدولة والذي كثيراً ما كان حول المناطق الحدودية، بينما يتمثل الشكل الثاني في تهديد النظام السياسي والعمل على تغييره بطريقة قسرية.¹⁵
- وتدل البيانات على أن الدول العربية تعرضت للتهديد الأمني المتبادل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة خلال الفترة الممتدة من 1947م إلى 2010م ما مجموعه 37 مرة، وهو معدل كاف للتأكيد عن حالة عدم الاستقرار في العلاقات العربية البينية، فضلاً عن الصراعات الداخلية في كل بلد عربي. كما تشير المؤشرات الكمية إلى أن منطقة الشرق الأوسط شهدت في مرحلة ما بعد غزو العراق عام 2003م، وحتى قبل اندلاع الثورات العربية مباشرة، ما يقرب من 76 حالة صراعية، و12 صراعاً إقليمياً، وأكثر من 40 صراعاً داخلياً.¹⁶

من ناحية أخرى، تتسم صراعات المنطقة العربية بنسبة عالية من الصراعات الممتدة، فهناك 30 صراعاً استمرّ لمدة تزيد على ثلاثين سنة، وثمانية صراعات مستمرة لأكثر من عشرين سنة، وأحد عشر صراعاً مستمراً لأكثر من عشر سنوات تقريباً. والمفاجأة هي أن هناك 26 صراعاً مستمراً لأكثر من سنة، ما يعني تسارع معدل الصراعات القصيرة المدة، وهو ما يشير إلى قدرة متدنية على التعايش، وضبط النفس على الساحة الإقليمية.¹⁷

نتيجة لذلك، تضاعفت اتفاقيات التعاون الأمني بين دول عربية وأحلاف ودول أجنبية، وهو ما يفتح المجال لتكثيف الحاجات الأمنية للدول العربية مع احتياجات القوى الخارجية. ولعلّ اتفاقيات التعاون الأمني بين دول الخليج وحلف الناتو 2006م دليل على ذلك، كما أن الولايات المتحدة مارست نشاطاً عسكرياً ضدّ دول عربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى عام 2012م ما مجموعه 21 مرة،¹⁸ ولكن هذه الممارسات كانت تلقى الموافقة العلنية أو الضمنية من دول عربية أخرى، كما وقد شاركت دول عربية في تحالف دولي ضدّ دولة عربية أخرى، بينما عجزت الجامعة العربية عن القيام بأي وساطة ناجعة أو موقف موحد. لتكشف هذه الحروب والصراعات أن الجامعة لا تمتلك آلية مؤسسية فعالة لتسوية النزاعات العربية-العربية، بل غالباً ما تتحول إلى طرف مراقب عاجز أمام تصاعد الأزمات.

- فشل مشاريع التكامل الاقتصادي: رغم توقيع العديد من الاتفاقيات الاقتصادية الطموحة مثل اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية 1957م، ومشروع السوق العربية المشتركة 1964م، ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى 1997م، فإن معظم هذه المشاريع بقيت مجرد نصوص دون تفعيل حقيقي.¹⁹ فقد غابت الإرادة السياسية، وتباينت السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء، مما جعل نسبة التجارة البينية العربية لا تتجاوز 10% من إجمالي المبادلات التجارية، مقارنة بـ 60% داخل الاتحاد الأوروبي.²⁰ وهذا الفارق يعبر بوضوح عن غياب البعد المؤسسي في التعاون العربي الاقتصادي، وعن فشل الدول العربية في بناء مصالح مشتركة قادرة على تجاوز الحساسيات السياسية.
 - العجز في إدارة الأزمات الإقليمية: يُعد ضعف الفاعلية العربية الجماعية في إدارة الأزمات الإقليمية من أبرز مؤشرات إخفاق العمل العربي المشترك. فقد فشلت الجامعة العربية في بلورة مواقف موحدة أو مبادرات مؤثرة تجاه القضايا العربية الكبرى. ففي القضية الفلسطينية، ظلت مواقف الجامعة حبيسة البيانات الختامية دون خطوات تنفيذية ملموسة. أما في الأزمة السورية منذ 2011م، فقد أدى الانقسام الحاد بين الدول الأعضاء إلى تعليق عضوية سوريا دون طرح آلية واضحة للتسوية، بينما تُركت إدارة الأزمة لتوازنات إقليمية ودولية، والأمر ذاته تكرر في ليبيا واليمن والسودان، حيث غابت المقاربة الجماعية العربية، وحلّت محلها تحالفات ضيقة أو مبادرات فردية لا تمتلك الشرعية الجماعية.²¹
 - ضعف منظومة الدفاع العربي المشترك: رغم توقيع معاهدة الدفاع العربي المشترك عام 1950م، إلا إنها لم تقوّل عملياً في أي مواجهة استراتيجية مصيرية. لا أثناء العدوان الثلاثي على مصر عام 1956م، ولا بعد احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية والعربية عامي 1967م و1973م، ولا حتى خلال الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003م. ظلت هذه المعاهدة حبرا على ورق بسبب غياب قيادة عسكرية موحدة، وتعارض العقائد الدفاعية للدول الأعضاء، مما جعل الأمن العربي الجماعي فكرة مؤجلة في مقابل هيمنة منطق الأمن الذاتي الوطني.²²
 - غياب الفاعلية الدبلوماسية العربية: تجلّى إخفاق العمل العربي، بداية، في عجز الدبلوماسية العربية عن احتواء وإدارة الخلافات البينية وتسويتها عبر آليات جماعية فعّالة، الأمر الذي أضعف أسس التنسيق السياسي المشترك،²³ وانعكس سلباً على الأداء العربي في الساحة الدولية. وفي هذا السياق، برز الإخفاق العربي أيضاً في المحافل الدولية، حيث نادراً ما تظهر كتلة عربية منسقة داخل الأمم المتحدة أو مجلس الأمن. فكثيراً ما تتباين مواقف الدول العربية في القضايا الدولية الحساسة، ما يعكس تآكل القدرة التفاوضية الجماعية للعرب في النظام الدولي، ويكرّس صورة النظام العربي كمنظومة مفككة لا تمتلك رؤية دبلوماسية موحدة.²⁴
- إن مجمل هذه الأمثلة التاريخية والسياسية تبرز أن فشل آليات العمل العربي المشترك ليس مجرد نتيجة لأخطاء إجرائية أو لقصور مؤقت في الأداء، بل هو نتاج لأزمة بنيوية في طبيعة النظام العربي

الرسمي ذاته. فغياب الإرادة السياسية الجماعية وتضارب المصالح القطرية، وضعف البنية المؤسسية للجامعة العربية، كلها عوامل جعلت النظام الإقليمي العربي عاجزا عن التحول من منطق التجمع الرمزي إلى منطق الفعل المؤسسي الفعّال.

3. انعكاسات الحرب الفلسطينية-الإسرائيلية على النظام الإقليمي العربي*

1.3 مواقف الدول العربية بين الحياد، التطبيع، والدعم الرمزي: أفضى العدوان الإسرائيلي على غزة إلى تشكّل طيف متباين من المواقف العربية الذي تراوح بين حياد دبلوماسي تبنّته دول تسعى للحفاظ على علاقات إقليمية ومتطلبات أمنية، ومواقف تقارب التطبيع التي أكدت عليها دول لها رهان واضح على الشراكات الاقتصادية والأمنية مع إسرائيل، وبين مواقف دعم رمزي أو عملي للفلسطينيين (بيانات إدانة، دعم إنساني، ومبادرات وسيطة).

هذا التباين لم يكن وليد اللحظة فحسب، بل إنعكاس لمجموعة متراكمة من الاعتبارات أبرزها: أولويات وطنية متباينة، حساسية الرأي العام، والرهانات الأمنية الإقليمية. فبعض الدول الخليجية علّقت أو أعادت ضبط مسارات التطبيع تلبية للرأي الشعبي أو لحفظ توازنات داخلية، بينما لعبت دول كقطر ومصر دور الوسيط الفعلي، ما أظهر قدرة المبادرات الفردية على تحقيق نتائج ملموسة مقابل العجز الجماعي.

وتنقسم المواقف العربية تجاه هذا العدوان الى ثلاث اتجاهات رئيسية:

- **إتجاه الحياد أو الحذر السياسي:** يمثل هذا الاتجاه غالبية الدول العربية، حيث يقتصر تفاعلها مع القضية الفلسطينية على بيانات الإدانة والتأكيد اللفظي على الحقوق الفلسطينية، دون أن يُترجم ذلك إلى سياسات ردع أو أدوات ضغط فعّالة. إذ تسعى هذه الدول إلى تجنب كلفة التصعيد والحفاظ على استقرارها الداخلي وتوازن علاقاتها الخارجية، حتى وإن أدى ذلك إلى إضعاف الموقف العربي الجماعي.²⁵ وفي هذا السياق، فضّلت بعض الدول الاكتفاء بالدعوة إلى ضبط النفس أو تغليب لغة الحوار، خشية تداعيات اقتصادية أو أمنية داخلية، كما هو الحال بالنسبة لكل من الأردن ومصر، اللتين وجدتا نفسيهما أمام ضغط مزدوج يتمثل في الحفاظ على علاقات مستقرة مع القوى الغربية، وفي الوقت ذاته مراعاة الحسّ الشعبي المتعاطف مع القضية الفلسطينية.²⁶
- **اتجاه التطبيع والاستمرار في مسار التحالفات الإسرائيلية:** يمثل هذا الاتجاه أحد أبرز ملامح التحول في المنظومة العربية الرسمية منذ توقيع اتفاقيات أبراهام 2020م، التي دشنت مرحلة جديدة من العلاقات بين عدد من الدول العربية وإسرائيل. وكشف هذه الاتفاقيات عن انتقال تدريجي في الوعي السياسي العربي من منطق الصراع إلى منطق

الشراكة المصلحية مع إسرائيل، في إطار إعادة تموضع استراتيجي تحكمه اعتبارات الأمن والاقتصاد أكثر من اعتبارات الهوية والقضية. وقد ظهر هذا في مواقف دول الإمارات والبحرين والمغرب بدرجة أساسية، حيث تمسكت ب خطاب الإستقرار الإقليمي وضرورة حماية فرص السلام، في انسجام تام مع اتفاقيات أبراهام.²⁷

ومع بداية العدوان الاسرائيلي على غزة كان ينتظر أن تؤذي فظاعة المشاهد الانسانية في غزة إلى تجميد أو تراجع في حجم العلاقات، لكن المفارقة أن مسار التطبيع لم يتوقف، بل اتخذ أشكالا أكثر حذرا ومرونة، مُبررا ب خطابات المصلحة الوطنية والاستقرار الإقليمي، وهو ما كشف عن عمق التغيير في بنية التفكير لدى بعض الدول العربية.

- **اتجاه الداعم الفعال والمبدئي:** وهنا تبرز كل من الكويت والجزائر كحالة متميزة في النظام الإقليمي العربي، إذ حافظت على خطاب سياسي واضح وصارم ضد العدوان الاسرائيلي، مؤكدة أن فلسطين ليست قضية تضامن بل قضية تحرر وطني.²⁸ ف منذ الأيام الأولى للحرب، تحركت الدبلوماسية الجزائرية في مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة داعية الى الوقف الفوري لإطلاق النار وفتح ممرات إنسانية آمنة. كما لعبت دورا محوريا داخل الإتحاد الافريقي وحركة عدم الانحياز في تعبئة المواقف الدولية المناهضة للعدوان الاسرائيلي، وهو ما أعاد تموضع الجزائر كفاعل عربي مؤثر ومتوازن في الساحة الدولية. ويعد هذا الموقف إمتداد لنهج الجزائر التاريخي في دعم حركات التحرر، وتجسيدا لمبدأ السيادة الدبلوماسية المستقلة التي ترفض الاصطفاف خلف محاور دولية وإقليمية.

2.3 التحولات في أولويات الأمن الإقليمي العربي: لقد ارتبط مفهوم الأمن القومي والوطني تاريخيا بفكرة الدولة القومية الحديثة، غير أن التطور في العلاقات الدولية أفرز مستويات متداخلة من الأمن تتجاوز الحدود الوطنية، مثل الأمن الإقليمي، تمثل ذلك في ظهور تحالفات فعالة كحلف شمال الأطلسي (الناتو) في أوروبا، أو رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)، وهي نماذج تجسد التعاون الجماعي لمواجهة التهديدات المشتركة مع احترام خصوصية كل دولة.

في المقابل، لم يتمكن النظام العربي من بناء منظومة أمن إقليمي مماثلة، على الرغم من تشابه دوله في اللغة والثقافة. وذلك نتيجة لتناقض المصالح وتضارب الأولويات بين الأقطار العربية،²⁹ ظهر ذلك جليا بعد عملية طوفان الأقصى أكتوبر 2023م، والتي شكلت نقطة تحوّل فارقة في إدراك الدول العربية لمفهوم الأمن الإقليمي وموقع القضية الفلسطينية ضمن أولوياتها الاستراتيجية. إذ أظهرت تطورات الحرب الفلسطينية-إسرائيلية أن النظام العربي الرسمي لم يعد يتحرك ضمن إطار "الأمن القومي العربي" كما كان يُفترض، بل وفق منطق الأمن الوطني القطري وهو ما أشار إليه العديد من المفكرين إلى أن

تراجع مفهوم الأمن القومي العربي يعود إلى انتقال النظام الإقليمي العربي من "مرحلة الأمن الجماعي" إلى "مرحلة الأمن الانتقائي"، حيث تحدد كل دولة أولوياتها الأمنية بشكل منفصل، تبعاً لمصالحها القطرية، وليس انطلاقاً من رؤية عربية مشتركة.

فمن الناحية النظرية، يُفترض أن يكون الأمن القومي العربي حصيلة لتكامل الأمن الوطني لكل دولة عربية، بحيث إن تهديد أمن دولة واحدة يُضعف الأمن الجماعي العربي، في حين أن تعزيز استقرار كل دولة يدعم الكل الإقليمي. غير أن الواقع العربي أظهر العكس تماماً، إذ انقسمت الدول في تحديد مصادر التهديد، وتعاملت مع قضايا الأمن من منظورها القطري الضيق، لا من منظور المصلحة الجماعية.³⁰

فقد أعطت معظم الأنظمة العربية الأولوية لبقاء النظام السياسي واستقراره الداخلي على حساب الانخراط في مشاريع أمنية عربية موحدة. وبدل أن يُنظر إلى إسرائيل كتهديد استراتيجي مشترك، كما كان الحال في ستينيات القرن الماضي، بدأت بعض الدول تعتبرها شريكا في تحقيق الأمن الإقليمي واستبدال الصراع مع إسرائيل بالتعاون التكنولوجي والأمني والاقتصادي، خصوصا في مواجهة ما يسمّى بالتهديد الإيراني أو لمواجهة تحديات الطاقة والتكنولوجيا.³¹ هذا التحول جعل القضية الفلسطينية تتراجع تدريجيا من موقعها التاريخي كقضية مركزية إلى مجرد ملف سياسي إنساني يدار ضمن حدود ضيقة من التضامن الخطابي.

إن هذا التباين في تحديد مصادر التهديد ومجالات التعاون يعكس معضلة بنيوية تواجه صانعي القرار في العالم العربي. فحين تتعارض مقتضيات الأمن الوطني مع مستلزمات الأمن الإقليمي، تميل الحكومات العربية إلى تغليب مصالحها الوطنية المباشرة على أي التزام جماعي، وهو ما يفسر غياب المواقف الموحدة بعد اندلاع حرب غزة عام 2023م، حيث تعاملت الدول العربية مع الحدث من زوايا متناقضة كما تمت الإشارة إليه سابقا، دول تبنت موقف الحذر والحياد وأخرى واصلت في مسار التطبيع ودول أخرى تمسكت بالموقف الرافض لأية تسوية تفرغ القضية من بُعدها التحرري.

وكنتيجة لهذا التباين في الرؤى والمصالح أدى إلى تفكك مفهوم الأمن القومي العربي، وجعل النظام العربي أقرب إلى شبكة من المصالح المتقاطعة بدل أن يكون كيانا استراتيجيا موحداً. إن هذا التباين في الرؤى الأمنية كما أشار إليه كل من هشام شرابي وبرهان غليون يعكس خللاً بنيوياً في الثقافة السياسية العربية، التي ما تزال تراوح بين خطاب قومي جماعي وبين ممارسة سياسية واقعية تُكرّس التجزئة. فالدول العربية حسب برهان غليون تتعامل مع التهديدات باعتبارها ملفات سيادية منعزلة، لا كقضايا مشتركة تتطلب استجابة جماعية، وهو ما أدى إلى تآكل مفهوم الأمن القومي وتغليب منطق التحالفات الجزئية.³²

ومع تصاعد التحديات الأمنية العابرة للحدود من الإرهاب والهجرة غير الشرعية إلى أمن الطاقة والمياه أصبح الأمن الإقليمي العربي متعدد الأبعاد لكنه مفكك الإرادة.

إن ما كشفت عنه عملية طوفان الأقصى هو أن العالم العربي لم يعد يمتلك تصورا واحداً لمفهوم الأمن، ولا تعريفاً مشتركاً للتهديد. فبدل أن يكون الأمن العربي مشروعا جماعيا يعكس وحدة المصير، أصبح أمنا انتقائيا مصلحي تحده كل دولة وفق حساباتها الداخلية وتحالفاتها الخارجية. وحسب المفكر **عبد الله الأشعل** فيشير إلى أن عملية طوفان الأقصى أبرزت مفارقة جوهرية إذ في الوقت الذي أظهرت فيه الشعوب العربية وحدة وجدانية حيال فلسطين، كشفت مواقف الأنظمة عن تعدد استراتيجيات الأمن، بين من يرى في إسرائيل شريكا استراتيجيا، ومن يعدّها مصدر التهديد الوجودي الأكبر.

هكذا، فإن التحولات في أولويات الأمن الإقليمي بعد 7 أكتوبر لا تعبّر فقط عن تغير في السياسات، بل عن تحوّل بنيوي أعمق في إدراك الذات العربية لهويتها الأمنية وموقعها في النظام الدولي. حيث لم يعد الصراع العربي-الإسرائيلي هو المحدد المركزي للأمن، بل أصبح أحد عناصره فقط، في ظل تعدد مصادر التهديد، وتراجع مكانة الأمن العسكري لصالح مفهوم الأمن المركّب الذي يجمع بين الأمن الإنساني والسيبراني والطاقي.

3.3 أثر الحرب على مفهوم السيادة الوطنية والتضامن القومي: أعادت الحرب الفلسطينية-الإسرائيلية منذ السابع من أكتوبر 2023م إثارة سؤال السيادة الوطنية والتضامن القومي في العالم العربي من جديد، بعد أن ظل هذا السؤال مؤجّلا أو مغيبا في الخطاب الرسمي العربي لعقود طويلة. فقد كشفت الحرب، وما تبعها من ردود فعل عربية متباينة، عن هشاشة مفهوم السيادة في الممارسات السياسية العربية، وعن تآكل الأسس التي يقوم عليها التضامن العربي في مواجهة التحديات الإقليمية والدولية.

- **أزمة السيادة الوطنية بين التبعية والإكراه الخارجي:** تُظهر التجربة العربية في التعامل مع الحرب على غزة أن السيادة الوطنية في كثير من الدول العربية لم تعد تعبّر عن استقلال فعلي في القرار السياسي، وإنما أصبحت سيادة شكلية تمارس ضمن حدود مرسومة من الخارج. فالقرارات المساندة أو الإدانة أو الحياد لم تنبع من إرادة وطنية خالصة، بل من حسابات دقيقة تراعي موازين القوى الإقليمية والدولية.³³

ويرى **برهان غليون** أن هذه التبعية البنيوية للنظام العربي تجعله أسيرا كما وصفها لمنطق البقاء لا لمنطق الفعل، أي أن الدولة العربية تمارس سيادتها في إطار سياسات إدارة الأزمة لا سياسات صناعة القرار. ويضيف أن الحرب على غزة كشفت أن أغلب الأنظمة العربية تخشى فقدان شرعيتها الداخلية أكثر

من خشيتها من العدوان الخارجي، ولذلك فضّلت الاكتفاء بمواقف رمزية لتجنّب الصدام مع القوى الكبرى أو حلفائها الإقليميين.³⁴

ومن هذا المنظور، فإن السيادة الوطنية تحوّلت إلى أداة بقاء للنظام السياسي، لا إلى أداة تمكين للأمة. ويؤكد عزمي بشار أن الدولة العربية لم تستطع تحويل استقلالها الشكلي إلى استقلال فعلي، لأنها ظلت دولة قطرية بلا مشروع وطني جامع، ما جعلها عرضة للتأثير الخارجي في لحظات الأزمات الكبرى.³⁵ تجلّى ذلك بوضوح في الموقف من الحرب على غزة، حيث اصطفت بعض الدول العربية خلف الموقف الأمريكي أو الإسرائيلي بحجة حماية المصالح الوطنية، بينما تبنت دول أخرى مواقف حذرة لتفادي الغضب الشعبي أو الانقسام الداخلي، في حين غابت تمامًا مقاربة جماعية تعكس سيادة عربية مشتركة أو إرادة موحدة.

- **تساؤل التضامن القومي وتآكل الفكرة العربية:** على المستوى القومي، كشفت الحرب عن أزمة عميقة في مفهوم التضامن العربي. فلم يعد هذا المفهوم مرادفاً للتكافل السياسي والعسكري الذي كان يُنظر إليه كآلية دفاع مشترك ضد التهديدات الخارجية، بل تحوّل إلى خطاب رمزي يوظف في البيانات الختامية أو في القمم الطارئة دون ترجمة فعلية على أرض الواقع.

يشير عبد الإله بلقزيز إلى أن النظام العربي فقد منذ التسعينيات قدرته على إنتاج وعي قومي فاعل، بعد أن هيمنت القطرية السياسية على حساب الفكرة القومية الجامعة.³⁶ وقد عمّقت حرب غزة هذا التآكل، إذ لم تعد القضية الفلسطينية تُعتبر قضية العرب جميعاً، بل قضية تخصّ الفلسطينيين أولاً، ومن يتعاطف معهم ثانياً.³⁷ أما خالد الحروب فيرى أن ما حصل بعد طوفان الأقصى يعبر عن موت التضامن القومي بالمعنى الوظيفي، لأن التضامن الحقيقي يتطلب قدرة جماعية على الفعل والردع، لا مجرد بيانات دعم إنساني أو جمع مساعدات إغاثية.

وتظهر هذه الحرب أن النظام العربي يعيش مرحلة ما بعد القومية، حيث لم تعد الجامعة العربية قادرة حتى على تنسيق موقف موحد، في ظل انقسام حاد بين محاور التطبيع، ومحاور الممانعة، والدول المحايدة. وهذا الانقسام لم يُضعف الموقف العربي تجاه القضية الفلسطينية فحسب، بل نسف الأساس السياسي لفكرة الأمن العربي الجماعي.

- **التبعية البنيوية وتناقض الشرعية:** من النتائج العميقة للحرب على غزة أنها أعادت إبراز التناقض بين الشرعية الداخلية والشرعية الخارجية في الدولة العربية. فمعظم الأنظمة العربية باتت تعتمد في بقائها على شرعية دولية قائمة على التعاون الأمني والاقتصادي

مع القوى الكبرى، بينما تواجه تراجعاً في شرعيتها الشعبية بسبب عجزها عن التعبير عن الإرادة الجمعية تجاه قضايا الأمة، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.

ويعبر برهان غليون عن هذه المفارقة بقوله إن النظام العربي يعيش حالة انفصال بين الدولة والمجتمع، حيث تتصرف الدولة بوصفها كياناً إدارياً تقنياً لا تجسيدا لإرادة الأمة، ولذلك تتخذ مواقفها السياسية بناءً على حسابات الضغوط الدولية لا على متطلبات التضامن العربي أو الشعبي.³⁸ ويشير عزمي بشارة إلى أن هذه الحالة تخلق ما يسميه السيادة الموجهة، أي سيادة تُمارس ضمن هامش مرسوم من الخارج، ولا تنبع من قاعدة المشاركة الشعبية أو الإرادة الوطنية.

- نحو إعادة تعريف مفهوم السيادة والتضامن العربي

بالرغم من ضبابية المشهد، فإن بعض المفكرين العرب يرون أن الحرب على غزة قد تشكل فرصة لإعادة بناء الوعي بالسيادة والتضامن على أسس جديدة. ويرى آخرون أنه لا يمكن استعادة السيادة العربية دون تجاوز منطق الدولة القطرية الضيقة نحو سيادة تكاملية، تقوم على التعاون الاقتصادي والأمني والثقافي بين الدول العربية، في إطار مشروع إقليمي موحد.

إن مستقبل السيادة في العالم العربي يتوقف على قدرة الأنظمة على تحقيق التوازن بين الاستقلال الوطني والانخراط المسؤول في النظام الدولي، بحيث تتحول القضية الفلسطينية إلى معيار حقيقي لاستقلال القرار العربي لا مجرد قضية رمزية.

ويمكن القول إن إعادة تعريف السيادة العربية بعد الحرب على غزة تمر عبر مسارين متوازيين، المسار الداخلي يمثل في إعادة بناء الشرعية السياسية على أسس المشاركة والتمثيل الشعبي، لأن السيادة لا تمارس من دون قاعدة مجتمعية حقيقية. والمسار الخارجي يقوم على تحرير القرار العربي من التبعية الأمنية والاقتصادية، وبناء تضامن فعلي يقوم على المصلحة القومية المشتركة لا الاصطفاف الأيديولوجي.³⁹

اثبتت الحرب أن التضامن القومي العربي لم يختف كقيمة وجدانية، بل كممارسة سياسية مؤسسية. فالتعاطف الشعبي الواسع مع القضية الفلسطينية قابله تردد رسمي عربي، ما خلق فجوة عميقة بين الأمة والأنظمة، وهو ما يدفع إلى ضرورة إعادة تعريف التضامن العربي، بوصفه مشروعاً استراتيجياً لإعادة بناء مفهوم السيادة ذاته، في مواجهة التبعية والانقسامات.

4. الخاتمة:

كشفت الحرب الفلسطينية-الإسرائيلية (2023-2025) عن هشاشة غير مسبوقة في بنية النظام العربي الرسمي، وأظهرت بوضوح عمق الأزمة البنيوية التي تعصف به منذ عقود. فقد بينت هذه الحرب

أن العجز العربي ليس ظرفياً أو مرتبطاً بإكراهات اللحظة، بل هو نتاج تراكم تاريخي لأزمات سياسية ومؤسسية مستمرة منذ نشأة جامعة الدول العربية سنة 1945، وفشلها في التحول إلى إطار تكاملي فعال قادر على إدارة الخلافات وصوغ استجابات استراتيجية موحدة.

ولقد تجلت ملامح تفكك النظام العربي في ثلاث ظواهر رئيسية:

- ضعف التضامن القومي الذي كان يوماً ما يشكل العمود الفقري للأمن القومي العربي.
- تحول أولويات الأمن الإقليمي نحو مقاربات قطرية ضيقة وتحالفات انتقائية مع قوى غير عربية، وصلت في بعض الحالات إلى حدّ التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي.
- تآكل مفهوم السيادة الوطنية بفعل ارتهان القرار السياسي العربي للمصالح الخارجية وتحول بعض الدول إلى ساحات نفوذ متنازعة بين قوى إقليمية ودولية.

النتائج

- الأزمة البنيوية للنظام العربي تعود إلى ضعف مؤسساته وتناقض إرادات الدول الأعضاء بين الانتماء القومي والولاءات القطرية، ما أدى إلى غياب آليات فاعلة لاتخاذ القرار الجماعي.
- جامعة الدول العربية لم تعد فاعلاً استراتيجياً، بل تحولت إلى مؤسسة رمزية محدودة التأثير، تعكس الخلاف أكثر مما تديره.
- العمل العربي المشترك يعاني من فشل مزمن في التنسيق والتكامل السياسي والعسكري والاقتصادي، مقابل نجاح التكتلات الإقليمية في مناطق أخرى من العالم.
- الحرب الفلسطينية-الإسرائيلية الأخيرة مثلت اختباراً حقيقياً لمدى غياب الموقف العربي الموحد، حيث انقسمت المواقف بين الحياد الحذر، التطبيع المعلن، والدعم الرمزي المحدود.
- تحول أولويات الأمن العربي من الأمن القومي الجماعي إلى أمن وطني ضيق النطاق، ما أضعف الموقف العربي أمام التحولات الإقليمية والدولية.
- تآكل السيادة الوطنية في عدد من الدول العربية نتيجة تبعية القرار الأمني والسياسي للتحالفات الخارجية، وغياب رؤية عربية موحدة لمصادر التهديد.

الهوامش:

¹ محمد ولد دده، التجزئة السياسية العربية والأمن القومي العربي، مجلة البحثية، العدد الأول، سنة 2013، ص 3-4.

² عمار علي حسن، دبلوماسية القمم العربية.. المنشأ والمسار والمآل، ملفات بحثية، مركز الجزيرة للدراسات، 01

أفريل 2009م، أنظر الرابط:

<https://studies.aljazeera.net/ar/files/2009/201172202756218373.html>

³ أحمد يوسف أحمد وآخرون، مستقبل التغيير في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، يناير 2016م، ص 49.

⁴ عبد الوهاب بدرخان، مسارات الإنقسام المتدرج في المشهد العربي، ملفات بحثية، مركز الجزيرة للدراسات، 26 مارس 2009م، أنظر الرابط:

<https://studies.aljazeera.net/ar/files/2009/2011721224445546413.html>

⁵ إسراء سمير حسن محمود وآخرون، وضع إستراتيجية لتفعيل دور جامعة الدول العربية خلال الفترة 2022م-2024م، المركز الديمقراطي العربي، 6 جولية 2023م، أنظر الرابط: <https://democraticac.de/?p=91023>

⁶ أحمد يوسف أحمد وآخرون، نفس المرجع، ص 59.

⁷ عبد المنعم مشاط، انعكاس أزمة النظام السياسي العربي على الأمن القومي، مركز الجزيرة للدراسات، 19 يناير 2009م، أنظر الرابط: <https://studies.aljazeera.net/en/node/282?utm>

⁸ مصطفى عبدالعزيز مرسي، أثار التجاذبات الإقليمية والدولية على فاعلية النظام الرسمي العربي، ملفات بحثية، مركز الجزيرة للدراسات، 2009م، أنظر الرابط:

<https://studies.aljazeera.net/ar/files/2009/20117220262968176.html>

⁹ عمار علي حسن، نفس المرجع، المكان نفسه.

¹⁰ عبد المنعم مشاط، نفس المرجع.

¹¹ النور حمد، الشراكة الاستراتيجية العربية- الأمريكية والتوازن الأمني المتغير في الخليج، مجلة سياسات عربية، العدد 17، نوفمبر 2015، ص ص، 172-174.

¹² Leo Sands and Victoria Bisset, What to know as Poland invokes NATO Article 4, citing Russian drone violation, Washingtonpost, September 10, 2025, Available at:

<https://www.washingtonpost.com/world/2025/09/10/poland-russia-ukraine-drone-article-4-nato/?>

¹³ بن عيسى أحمد، الدبلوماسية الجماعية كبديل لحل الأزمات الإقليمية دراسة حالة لجامعة الدول العربية، مجلة البحوث القانونية، الجزائر، العدد 4، جوان 2015م، ص 188.

¹⁴ شيماء معروف فرحان، الجامعة العربية بين حاضر العمل المشترك ومستقبله، المجلة السياسية الدولية، المستنصرية، العراق، العدد 58، 2024م، ص 159.

¹⁵ وليد عبد الحي، النظام الإقليمي العربي: استراتيجية الإختراق وإعادة التشكيل، سياسات عربية، العدد 1، مارس 2013، ص 11.

¹⁶ المرجع نفسه. نفس الصفحة.

¹⁷ محمد عبد السلام، إدارة الصراعات الداخلية في المنطقة العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد 189، جوان 2013، الافتتاحية.

¹⁸ وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص 12.

¹⁹ Khaled Mohammad Khwaileh, Historical context of international trade in the Arab region, Social Sciences & Humanities Open, Octobre 21, 2025, Available at:

<https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2590291125008502?utm>

Ibid. ²⁰

²¹ إسرائ سمير حسن محمود وآخرون، المرجع نفسه.

²² مروان قبلان آخرون، الأمن القومي العربي وتحديات الأمن الإقليمي، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 2023م، ص 45.

²³ ميلود عامر حاج، الأمن القومي العربي وتحدياته المستقبلية، الرياض، دار جامعة نايف للنشر، 2016م، ص، 275.

²⁴ عبد المومن بن صغير، متطلبات إرساء دبلوماسية عربية موحدة في ظل حتمية إصلاح جامعة الدول العربية، المركز الديمقراطي العربي، 3 أكتوبر 2016م، أنظر الرابط: <https://democraticac.de/?p=38088>
* النظام الإقليمي العربي: يستعمل للإشارة إلى ذلك الإقليم الذي يشمل وحدات سياسية (دول) متجاورة جغرافياً، ومتماثلة ومنسجمة في المجالات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، والتي تدخل في شبكة كثيفة ومعقدة من التفاعلات والعلاقات مختلفة الأهداف والمحتويات... أنظر: محمد مجدان، موقع النظام الإقليمي العربي ودوره في السياسة العالمية دراسة تحليلية مستقبلية، الجزائر، دار الهومة، 2015م.

²⁵ تقدير موقف، خلفيات الموقف الأردني من العدوان الإسرائيلي على غزة ومحدداته، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 14 نوفمبر 2023، انظر الرابط:

<https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/the-jordanian-response-to-the-war-ongaza.aspx>

²⁶ نفس المرجع.

²⁷ Nasruddin Khalid and Bakri Mat, RESPONSES OF GULF STATES TO THE PALESTINE-ISRAEL CONFLICT IN POST 7TH OCTOBER 2023, Journal of Strategic Studies And International Affairs 4, no. 2, December 2024, p 86.

²⁸ خطاب رئيس الجمهورية الجزائرية عبد المجيد تبون في الدورة 78 للجمعية العامة للأمم المتحدة، سبتمبر 2023.

²⁹ Raymond Hinnebusch and others, Security conceptions and practices in the Middle East The case of the Arab League, from the book: Regional Organisations and Security, 2013, p 139.

³⁰ عبد المنعم مشاط، انعكاس أزمة النظام الرسمي العربي على الأمن القومي، مركز الجزيرة للدراسات، أبريل 2029، أنظر الرابط:

<https://studies.aljazeera.net/ar/files/2009/201172210710484783.html#4>

³¹ رامز صلاح عبد الإله الشيشي، أثر اتفاقية أبراهام على النظام الإقليمي العربي، جوان 2021م، أنظر رابط:

<https://democraticac.de/?p=76104>

³² سيدي أحمد ولد أحمد سالم، برهان غليون: وضع العرب أسوأ مما تقوله التقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 11 يناير 2010م، أنظر الرابط:

<https://studies.aljazeera.net/ar/issues/2010/201172214057296835.html>

³³ أحمد أمين عبد العال، الأمن القومي العربي بين النظرية والتطبيق، المركز الديمقراطي العربي، 16 سبتمبر 2018، أنظر الرابط:

https://www.democraticac.de/?p=56363#_ednref40

³⁴ برهان غليون، سؤال المصير: قرنان من صراع العرب من أجل السيادة والحرية، قنطرة، 11 جوان 2023، أنظر

الرابط: <https://2u.pw/RminbO>

³⁵ عزمي بشارة، الدولة العربية: بحث في المنشأ والمسار، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 13 ماي

2024، أنظر الرابط:

<https://www.dohainstitute.org/ar/BooksAndJournals/Pages/the-arab-state-its-origins-and-trajectory.aspx>

³⁶ عبد الإله بلقزيز وآخرون، أزمة الدولة في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2012،

ص 303.

³⁷ Morten Valbjørn, André Bank, May Darwich, Forward to the Past? Regional Repercussions of the Gaza War, Middle East Policy, Volume 31, Issue 3, 25 July 2024, p 7-10.

³⁸ برهان غليون، منطق الجمود وإنكار السيادة، 11 أوت 2010، انظر الرابط: <https://2u.pw/Uvg4p>

³⁹ صلاح مهدي هادي الشمري، الأمن القومي العربي واستراتيجيات المواجهة دراسة في ضوء الأخطار والتهديدات، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهريين، العدد 73، سنة 2023، ص ص، 419-420.